الثورة والأحزاب السياسية

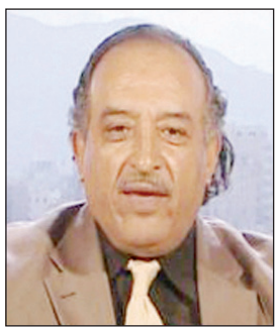

أحمد صالح الفقيه

يمكن القول إننا عندما نتحدث عن الحزب السياسي فإننا نقصد بذلك: اتحاداً أو تجمعاً من الأفراد ذا بناء تنظيمي على المستويين الوطني والمحلي، يعبر- في جوهره - عن مصالح قوى اجتماعية محددة، ويستهدف الوصول إلى السلطة السياسية أو التأثير عليها بواسطة أنشطة متعددة خصوصاً من خلال تولي أعضائه المناصب العامة، سواء عن طريق العملية الانتخابية أو بدونها.

وفي سياق الثورة الحالية يواجه المجتمع اليمني ما اصطلح دارسو التنمية السياسية على تسميته بأزمات التنمية السياسية، أي تلك الأزمات التي يستلزم تحقيق التنمية السياسية حلها - كما وردت في كتاب الأحزاب السياسية في العالم الثالث - وهي أزمات: الهوية، والشرعية، المشاركة، والتغلغل، والتوزيع.

أزمة الهوية: تحدث عندما يصعب انصهار كافة أفراد المجتمع في بوتقة واحدة، تتجاوز انتماءاتهم التقليدية أو الضيقة، وتتغلب على آثار الانتقال إلى المجتمع العصري بتعقيداته المختلفة، بحيث يشعرون بالانتماء إلى ذلك المجتمع والتوحد معه.. نرى ذلك في صعدة وفي المحافظات الجنوبية والشرقية.

أزمة الشرعية: تتعلق بعدم تقبل المواطنين المحكومين لنظام سياسي أو نخبة حاكمة؛ باعتباره غير شرعي أو لا يتمتع بالشرعية، أي لا يتمتع بسند أو أساس يخوله الحكم واتخاذ القرارات، وقد يستند هذا السند أو الأساس إلى الطابع الكاريزمي أو التاريخي للزعيم أو إلى الدين، أو الأعراف أو التقاليد أو القانون.. وعدم التقبل للنظام ملاحظ في قسم كبير من المجتمع اليمني.

أزمة المشاركة: أي الأزمة الناتجة عن عدم تمكن الأعداد المتزايدة من المواطنين من الإسهام في الحياة العامة لبلادهم، مثل المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، أو اختيار المسؤولين الحكوميين؛ وتحدث هذه الأزمة عندما لا تتوافر مؤسسات سياسية معينة، يمكن أن تستوعب القوى الراغبة في تلك المشاركة.. وهذه الأزمة في اليمن ناشئة عن شعور قسم كبير من المجتمع اليمني بأن الانتخابات تزوّر أو تستخدم فيها إمكانيات الدولة لصالح الحزب الحاكم بصورة غير قانونية، وأن التعيين في المناصب الحكومية يتم وفقاً لمعايير غير قانونية وغير صحيحة، وأن هناك مراكز قوى تحصل على منافع غير متاحة لبقية المواطنين.

أزمة التغلغل: أي عدم قدرة الحكومة على التغلغل والنفاذ إلى كافة أنحاء إقليم الدولة وفرض سيطرتها عليه، وكذلك التغلغل إلى كافة الأبنية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.. وهذا أمر واضح بذاته في اليمن.

أما أزمة التوزيع : فتتعلق بمهمة النظام السياسي في توزيع الموارد والمنافع المادية وغير المادية في المجتمع، وقد تعني مشكلة التوزيع ليس فقط توزيع عوائد التنمية وإنما أيضاً توزيع أعباء التنمية.. وفي تلك الأزمة يلتقي علم السياسة مع علم الاقتصاد وتثور مشكلة المعايير التي ينبغي الاعتماد عليها في تحقيق هذا التوزيع.

وفي اليمن هناك ؛ علاوة على ما تنتهبه مراكز القوى، تحميل للأعباء الضريبية على كاهل الموظفين محدودي الدخل بنسبة ثلاثة أرباع المحصل مقابل الربع لبقية القطاعات.

والملاحظ في تسلسل أو سياق أزمات التنمية التي يواجهها المجتمع اليمني وأثرها على التطور التاريخي للنظام في السياسة، هي أن اليمن يواجه أزمات التنمية السياسية كلها في وقت واحد، في حين أن البلاد المتقدمة في أوروبا وأمريكا غالباً ما واجهت تلك الأزمات بشكل متوال، كما أن ترتيب مواجهة هذه الأزمات غالباً ما يطبع النظم السياسية وتطوراتها.

هذه الأزمات المتعددة تشير إلى حدوث تحلل للديمقراطية، ومن ثم تحلل النظام العام. وتتطلب مواجهة هذه الأزمات جملة من المعالجات تحتم ضرورة تحقيق الاستقرار أو سيادة النظام العام، عن طريق إيجاد المؤسسات السياسية مثل: الأحزاب التي تنظم المشاركة السياسية وتحول دون أن تكون تلك المشاركة مجرد وسيلة لانعدام الاستقرار، وتحطيم النظام العام، وانتشار العنف والفساد، وبعبارة أخرى تصبح التنمية السياسية مرتبطة بالعلاقة بين المؤسسية السياسية من ناحية والمشاركة السياسية من ناحية أخرى.

وفي مواجهة هذه الأزمات فإن أبعاد التحديث السياسي الضرورية يمكن أن تتلخص تحت ثلاثة عناوين أساسية:

أولها: ترشيد السلطة على أن تستبدل السلطات السياسية التقليدية المتعددة (الدينية، والعائلية، والقبلية) بسلطة سياسية موحدة، محايدة دينياً تجاه المذاهب المختلفة، ووطنية جامعة.

وثانيها: تمايز المؤسسات والوظائف السياسية الجديدة، وتنمية بنى متخصصة لممارسة هذه الوظائف.

وثالثها: المشاركة المتزايدة في السياسة من جانب الجماعات الاجتماعية في المجتمع.

وتتطلب المشاركة المتزايدة من جانب الجماعات الاجتماعية أن تنشئ أحزابها السياسية، ولكن هذه الأحزاب ستكون ضعيفة، وقد تكون فروعاً لأحزاب عابرة للأقطار على أساس من أيديولوجية دينية أو قومية أو سياسية.

مثل هذه الأحزاب غالباً ما:

- تتسم بالفساد والطبقية والانغلاق.
- تقسم المجتمع على نفسه وتثير الصراعات.
- تشجع على عدم الاستقرار السياسي والضعف السياسي.
- تفتح الباب للتأثير والاختراق من القوى الخارجية.

وفي مواجهة مثل هذه الأحزاب يحتاج المجتمع إلى تنظيمات سياسية قوية؛ فوجود حزب قوي هو الذي يضع الأساس لمصلحة عامة في إطار مؤسسي بدلاً من المصالح الخاصة المشتتة.

وقد تبدو الأحزاب في مراحل نموها الأولى ككتل أو أجنحة منفصلة، مؤدية إلى الصراعات والتشتت، ولكنها عندما تبلغ درجة معينة من النمو والقوة توفر رباطاً بين القوى الاجتماعية بعضها البعض، وتخلق أساساً للولاء والهوية التي تتجاوز الجماعات المحدودة.

وبالمثل، فعن طريق تنظيم عملية تعاقب القيادات، واستيعاب الجماعات الجديدة في النظام السياسي، توفر الأحزاب أساساً للاستقرار وللتغيير المنظم أكثر منه لعدم الاستقرار، وفي حين أن الأحزاب يمكن بالطبع أن تكون أدوات للقوى الخارجية فإن الأحزاب القوية توفر- بدرجة عالية - الآليات المؤسسية، والدفاعات لحماية النظام السياسي ضد النفوذ الأجنبي.

وبعبارة أخرى، فإن الشرور والآثام التي تعزى إلى الحزب السياسي هي في الواقع سمات السياسة المشتتة والمهترئة للأجنحة والكتل التي تظهر في طور تحولها إلى أحزاب، أو عندما تكون الأحزاب ضعيفة للغاية.. وعلاج هذا كله يكمن في إيجاد التنظيم السياسي الذي لا يعني في الدولة الآخذة في التحديث سوى التنظيم الحزبي الوطني الجامع القوي.

تجفيف منابع الفساد.. مفتاح النجاح

أحمد ناصر حميدان

الفساد آفة اجتماعية خطيرة مدمرة لكل شيء للاقتصاد والسياسة للقيم والأخلاق للعلاقات الاجتماعية والسياسية للتعليم والثقافة أي انه سرطان ينخر جسم الوطن والمجتمع ليوصله إلى قاع الانحلال والتدهور والمصيبة أن الكل يطالب بمحاربة الفساد حتى الفاسدين و رؤوسه المدبرة التي تلعب به من تحت الطاولة يستغفلون عقول البشر بأعمالهم ويتجاهلون أن الفساد قد يعمل بالخفاء لكنه غير مخفي معالمه واضحة للعيان والفاسد يمكن بكل سهولة أن تشير إليه بالبنان فالمواطن أصبح يعي ما يدور حوله ويرى موظفين مصدر دخلهم الراتب وعلاواته والعمل الإضافي وكل ما يحصل عليه الموظف من دخل قانوني سواء كان في مرتبة عليا أو متوسطة أو دنيا لا يمكن أن يحقق له ما يملكه من عقارات وشركات وقصور إلا أذا وجد كنزاً أو فانوساً سحرياً وللأسف مثل هؤلاء في المجتمع كثر وكبارهم معروفون بكل أملاكهم التي كسبوها من استغلال الوظيفة والسلطة والتزاوج بينها وبين التجارة التي دون شك تعتبر كسباً غير مشروع قانونا وأخلاقا ومبدأ ولأننا مجتمع مسلم فهي أموال حراما.

كل هذا لا يخجلون بل يتباهون بهذه الثروة ويستخدمونها للإضرار بالمجتمع و إفساده بل كانت قبل سنوات ثقافة سائدة والنزيه والشريف العفيف كان شاذا ذلك الزمن كان له أثره السلبي والمدمر على سلوك وثقافة المجتمع وترتب عليه بروز قوى فساد متنفذة في مقدرات البلد من الصعب الوقوف أمامها لأنها تملك السلطة والقرار وكان الوقوف في وجهها كالوقوف أمام قاطرة ضخمة في الطريق العام تسحقه ليكون عبرة لغيره والحوادث كثيرة هذا الإخطبوط وغول الفساد استشرى في كل مفاصل السلطة وقلل من احترام وهيبة الدولة ومؤسساتها أمنية ودفاعية تنفيذية وقضائية وغيرها من مؤسسات الدولة وهي كانت منهارة فعلا لكن القبضة الحديدية للسلطة العليا هي مصدر الهيبة وهي فارضة علينا هيبة هذه المؤسسات عندما سقطت هذه القبضة بثورة الجماهير انهارت هذه المؤسسات وهذا ما حدث وتعمل القيادة السياسية على ترميم هذه المؤسسات وإعادة روحها الحقيقية لتخدم الجماهير والوطن لا تبتز المواطن وتضره وتصون كرامة وعزة الوطن والمواطن .

بلدنا غني بموارده، وخيراته كثيرة لكنها تنهب والفساد يبتلعها ولا يصل إلى المواطن سوى الشيء اليسير منها سواحلنا غنية بالثروة السمكية وهي ثروة سيادية وملكية عامة استغلالها لصالح العام يخدم الوطن واقتصاده لكن ما هو حادث يندى له الجبين بعد أن ضرب ونهب القطاع العام للدولة في الجنوب وتفشي النهب لهذه الثروة ولو استغلت هذه الثروة بشكل صحيح وبما يخدم الصالح العام ممكن أن تنقل البلد إلى مستوى اقتصادي أفضل وتتحسن أحوال الوطن والمواطن وللأسف وتحولت سواحلنا من مصدر خير إلى مصدر شر للوطن والمواطن

×حورب الصيادون في أرزاقهم من قبل غول الفساد والشركات الكبيرة التي تعبث بالثروة والبيئة وبعضهم فقد مصدر رزقه وأصبح عالة على المجتمع وفي حالة يرثى لها.

×أصبحت سواحلنا مصدر خطر في تهريب البضائع التالفة والمضرة بالصحة العامة التي تكلف خزانة الدولة الكثير والتجارة السوداء وتهريب السلاح والمخدرات والمسكرات وحتى البشر وكل هذا وهناك رموز معروفة لدى الأمن والسلطة من قوى متنفذة لازالت تعبث بحياتنا هل ممكن أن يأتي يوم تعلن فيه عن أسمائهم وصفاتهم ويقدمون للمحاكمة لان أعمالهم تقتل منا في كل يوم وكل ساعة وتدمر المجتمع والقيم والأخلاق وتفشي الجريمة والرذيلة تصور أنهم يدمرون البلد والمجتمع ليعيشوا في رغد الحياة.

فالفساد لم يكن أنتاج اليوم بل هو أنتاج الماضي الذي ثار الشعب ضده ومنابعه لازالت موجودة وتفرز فسادا في كل أركان الدولة ومؤسساتها وما ذكرناه سوى نموذج والتطرق إلى كل مفاصل الفساد بالدولة بحاجة إلى دراسة علمية عميقة وفق معلومات دقيقة وصادقة وفيها الكثير من الشفافية وما يحدث هو صراع بين القديم الذي يريد أن يحافظ على مصالحه ويدافع عن منابع الفساد الذي يسترزق منه وبين الجديد الذي يسعى إلى تجفيف منابع الفساد وإنقاذ البلد من مخاطره وما يحدث هي إفرازات هذا الصراع لكن لابد من المساهمة في محاربة الفساد وتجفيف منابعه المعروفة لأنه مفتاح النجاح والتطور والنمو والعدل والخير علينا بالفساد والمفسدين آذا أردنا الانطلاق للغد المشرق .

من له مصلحة في خلق صراع بين شمال الوطن وجنوبه؟!

عندما جاءت الوفود الحضرمية إلى النبي صلى الله عليه وسلم لم يقولوا له لقد جاءتك وفود حضرموت من جنوب الجزيرة العربية أو من الجنوب العربي ، بل قالوا له لقد جئناك من اليمن ولم ينكروا هويتهم اليمنية أو ينسلوا منها!! ومن لديه شك في ذلك أو لم يصدق فليراجع كتب التاريخ لأن إنكار الهوية لا يحقق الاستقلال ولا يفك الارتباط فجنوب السودان قد حصل على استقلاله عن شمال السودان ومع ذلك مازال العالم يقول على دولة الجنوب هناك (دولة جنوب السودان) لم ينكروا هويتهم السودانية على الرغم من الاختلاف النسبي بين العنصر الجنوبي عندهم

علي الذرحاني

عن العنصر الشمالي على الأقل من حيث الاختلاف في العقيدة والدين واللغة والعنصر أما عندنا فلا توجد إثنيات ولا أقليات عرقية مختلفة عن بعضها كالأكراد في شمال الجزيرة العربية وشرقها أو كالأمازيغ في شمال أفريقيا أو البربر أو الغجر حيت يقال بأنهم أو أنها أقليات عرقية داخل دول كبيرة تستحق الاستقلال أو حق تقرير المصير مع العلم بأن الدولة العربية الإسلامية في السابق أو في التاريخ الإسلامي كانت ترعى الأقليات وتحتضنها وتحميها لأنها مسؤولة عنها وفي ذمتها.

وإذا وجدت الدولة المدنية الحديثة التي تقوم على العدل والمساواة والحرية والديمقراطية والمواطنة المتساوية فما الدافع أو المبرز لتشظي جزء من الوطن أو انفصاله عنه ولنا على سبيل المثال دول الجوار التي تعقد اجتماعات ولقاءات من أجل تحقيق حلم (اتحاد مجلس دول الخليج) بدلاً من مجلس التعاون الخليجي ولنا مثل آخر هو الاتحاد الأوربي المكون من عدة دول مختلفة الأعراق والأجناس والاثنيات والملل والعقائد والأيديولوجيات وهم اليوم يشكلون قوة عظيمة ضاربة يحسب لها ألف حساب تكنولوجياً واقتصادياً وعسكرياً وسياسياً وثقافياً وإعلامياً وقبل نهضتهم في القرون الوسطى تقاتلوا فيما بينهم ودخلوا في حروب وصراعات دامية دامت لسنوات ومعارك وحملات وحشية ضد بعضهم البعض لدرجة أن الإنسان لا يصدق بأنهم سيستقلون في يوم ما أو يتوحدوا من جديد كما نراهم اليوم شعوباً متعاونة وكتلة واحدة متماسكة رغم اختلافهم لأنهم عرفوا بأن العالم اليوم محتاج لبعضه البعض فالمصالح مشتركة والمصير الانساني واحد والعالم والدول في هذا الزمان تتقارب وكأن الحدود والهويات والخصوصيات تكاد أن تلغى في هذا العالم المتعولم والبعض منا يريد العودة إلى الوراء وإلى الجهوية والمناطقية والتقوقع في الأرياف والقرى ويريد إيقاظ واستعادة النعرة القبلية وحياة البداوة وعودة سلطة الشيخ والسلطان التي قامت ثورتا سبتمبر وأكتوبر من أجل القضاء عليها وعلى هذه الأنظمة القبلية والبابوية السلطوية المتخلفة.

إن من يحاول اليوم إيقاظ هذه النعرات أو استغلالها لتحقيق مآرب وأغراض سياسية خاصة به أو مصالح شخصية أنانية ضيقة لا يفلح لأنه يسير ضد مصالح المجتمع الذي سيقف له بالمرصاد لأنه يهدف إلى زعزعة النظام وإثارة البلبلة وإعاقة مسيرة التسوية السياسية الجارية في بلادنا ويعمل على إرباك الموقف السياسي التوافقي وإظهار أن الحكومة التوافقية هي حكومة فاشلة وعاجزة حتى عن حماية نفسها فما بالك بحماية المواطن والوطن.

إن بعض من فقدوا مصالحهم يحاولون استغلال الوضع الراهن المأزوم والمحتقن وغياب الأمن والاستقرار وهيبة الدولة في بعض المناطق ويحاولون أيضاً تحريض الناس ضد بعضهم البعض بالتأجيج الإعلامي واستعداء الأخ ضد أخيه لتحقيق مآرب لا تخدم إلا أعداء الوطن والمواطن ولا تخدم مستقبل البلاد بل تعمق الشرخ وتطيل أمد الصراع والإيحاء بأن هناك عنصراً وجنساً بشرياً جنوبياً يختلف عن عنصر وجنس شمالي لا بد من اجتثاثه من أرض العنصر والجنس البشري الجنوبي بالقوة وبلغة الحروب الجاهلية في داحس والغبراء أو حرب البسوس وعبس وذبيان ، فمن المستفيدون من ذلك ؟! إنهم أفراد لا يتجاوزون أصابع اليد ولا يهمهم مستقبل البلاد ولا أمنه ولا استقراره ولا دماء المواطنين في جنوب الوطن أو شماله ولا استقراره أو أمنه أو تطوره أو ازدهاره بل يهمهم أن يظل الوضع على ما هو عليه من قلاقل ومشاكل وحروب وصراعات بين الأخ وأخيه ..وعلى افتراض أنه تحقق لتلك الفئة أو لأولئك الأفراد ما أرادوا من تمزيق الوطن أو تجزئته فمن يضمن لهم بأن تبقى حضرموت جزءاً من الجنوب ؟! أليس من حق أهل حضرموت أن يطالبوا بحق تقرير المصير عن الجنوب وتصبح دولة أو إمارة أو مملكة أو سلطنة مستقلة ومنفصلة عن الجنوب وعن الشمال أيضاً لأن بعض أهلها يعتقدون أنها تمتلك مقومات دولة مستقلة ويمكن أن تنضم إلى مجلس التعاون الخليجي مثلاً ولديها ثروات ومعادن وخصوصية مميزة فماذا تبقى لدولة الجنوب بعد انفصال حضرموت عنها ؟! ومن الذي يستطيع أن يمنع بقية المحافظات الجنوبية أو الشمالية الأخرى من التفكير بما فكرت به حضرموت ؟ ومن الذي يستطيع أن يتنبأ بنشوب حرب أهلية بين هذه المحافظات جميعاً لا سمح الله ؟! وفرز الناس بالبطاقة الشخصية وها هي صعدة منفصلة فعلياً عن الوطن الكبير بالبطاقة وكأنها دولة داخل دولة من هذا الذي له مصلحة في تمزيق الوطن وتأجيج الصراع بين أبناء الوطن الواحد ؟!!.

من هنا يكون الحل

عبد الجبار الشهابي

ليس من المعقول أن يخرج الآدمي إلى عمله ، ولأداء واجبه ، هنا أو هناك، وهو لا يأمن على روحه من أي فعل طائش قد يأتيه من هذا أو ذاك، ثم نطالبه بعد ذلك بالإبداع، وبالمزيد، لخدمة هذا الوطن، ومستقبله.

ثم كيف يمكن له أن يسهم في بناء الوطن، وأن يفكر بالإبداع ؛ وهو يرى الإنسان الذي هو غاية هذا الإبداع ووسيلته مباح الدم والعرض ، وكأي قشة على وجه الأرض ، لا قيمة ، ولا حرمة له.

ولماذا يشغل الآدمي نفسه . بالتالي . ويتعب عقله في وطن تتقاذفه الأهواء، وتلعب به الأمزجة والإرادات المتقاطعة والمتنافرة؟.

قد يقول قائل : إذن ماهو الحل ؟ نقول هذا هو السؤال الأساس ، وهنا تكمن الخطورة كلها ؛ إذ نغدو في مفترق طرق تنقلنا إلى خيارين اثنين لا ثالث لهما : فإما أن نكون ، أو لا نكون ..

وبعد ذلك نسأل : إذا كنا متفقين على خيار أن نكون ؛ كخيار يفرضه . على الأقل العقل، وحرصنا الفطري على مستقبل فلذات أكبادنا، فمن الذي اختار لنا أن نموت قسراً ؛ وهو الجواب، والاختيار المنتحر ؛ الذي رأيناه : أشلاء ، ودماء ، وآهات ، وأوجاعا مبرحة ، ودماراً حتى الجنون في حادثة مستشفى العرضي في صنعاء ، ورأيناه ، ونراه في كل محافظات الوطن ، ويومياً ، وعلى مدار الساعة ؟ .

من الذي يريد أن يسقينا سموم هذا الخيار الانتحاري المر ؟ وهل نحن كدولة ، وكمواطنين لا نملك من أمرنا سوى هذا العجز المروع ، والموت المدوي ؟ ومن أين أتى هؤلاء ؟ أليسوا من أهل هذه البلاد ، وممن يهمهم مستقبلها ؟! .

إذن نعود إلى السؤال مجدداً : ماهو الحل ؟ وكيف يمكن لنا أن نخرج من ورطة الأهواء ، والأمزجة ، والمصالح المتقاطعة ، المرتبطة بإملاءات الخارج ، والمغلفة بشعارات العصبية ، والمناطقية ، والسلالية ؛ التي لا تبشر سوى بمزيد من الدمار ، والتخريب ، والقتل ، والمآسي ؟ .

هذه المسألة، ستبقى . كما نعتقد . مرتبطة بالإنسان من قمة الهرم إلى أدناه، وستظل تحدياً لازم الإدراك ، متضافر الإرادة ، جماعي الفعل، لا تخاذل معه ، ولا مهادنة .

لقد عانينا الأمرين من تجارب العنف الموسمية، ومئات كثيرة من السنين المتخمة حتى الغثيان بالصراعات القبلية ، والمناطقية، والسلالية ، والمذهبية التي أثبتت التجربة فشلها، وفداحتها، وأنها لم تكن سوى استجابة لنزوات، ورغبات خارجية ، تسلطية، شيطانية ، هدامة .

لذلك نقول إن حل المسألة ، والخروج من هذه المعضلة ، والإنطلاق صوب المستقبل الآمن ، بعقلية مبدعة ، ورؤية ساطعة ، لن تأتي، حتى نكون نحن .. جميعاً .. في قافلة حوار دائم .. بقلب رجل واحد .. نتفق فيه ، ولا نختلف.. حباً لهذا الوطن، وحرصاً على خيار اليمن .. الديمقراطي.. الموحد .. المزدهر .. خير أن نكون رقماً حقيقياً ، ونجماً مشعاً في سماء الحضارة .. مالم، فالله المستعان ..

ab201333@hotmail.com

توازن الإفراغ .. في دهاليز الانفاق

يتناهى إلى سمعك بتكرار جميل ممل .. تعبير الإفراغ من المضمون مثلاً ثورات تنفجر، والثوار لا يحكمون فتصير ثورات فارغة من مضمونها، هذه خطابات سياسية فارغة من المضمون، وتلك القصائد الملقاة كلام مرصوص خالٍ أو مفروغ من المضمون أو المحتوى المقنع.

مؤسسات، وزارات .. ائتلافات نشاطاتها افرغت من مضامينها.

الإفراغ يرتبط بالفراغ الذي صار أبرز نتائج حركة الربيع العربي أو العبري، لا فرق، ووجد من يشغله باجندته الخاصة، وأذرعته الاخطبوطية لتضيق مساحات العيش الكريم، وترتفع انات القلب الكظيم، وليزدهر سوق المتاجر اللئيم، ومن الأهمية بمكان .. شغل أو اشغال وقت الفراغ، لنتذكر (نفسك إن لم تشغلها بالطاعة شغلتك بالمعصية).

العقول أو معظمها .. فارغة، الخزائن فارغة من المال بسبب كثرة النهب، والتزوير في أوراق رسمية دون عقوبات رادعة، أي فساد منظم بقانون أو اجراءات قانونية صحيحة تم تكييفها للهبر، والخزانات فارغة من الماء .. حتى ان محافظات ومناطق كثيرة مزدحمة كان هم الماء، لسنوات خلت في ذيل اهتماماتها الآنية.

أحمد مهدي سالم

وقيل في الأمثال: «الفراغ مفسدة .. أعظم مفسدةٌ» في رسالة إلى الشباب لاغتنام الفرص السانحة، والعمل لبناء بلدانهم بكل اخلاص بدلاً من البنادق والرصاص وتوهمات الثأر والقصاص.

هناك فراغ دستوري أو شبه دستوري في بلدان الربيع، فراغ حكومي أو نيابي أو فراغ قانوني، وقوى الشر متربصة، وتعرف كيف تغطي هذا الفراغ .. كما نعرف ان هجمات التدمير الممنهج غالباً لا تأتي إلا في ظل هذا الفراغ، أما في أجواء الامتلاء وتلاحم النسيج المجتمعي تفشل مخططاتها، وإذا ما نفذ جزء بسيط منها .. فإنه لا يضر ويسهل احتواؤه.

تركنا اعمالنا، وعشقنا السباحة في الفراغ .. نعاني من تخمة الشعارات والنقاشات والمجادلات والساعات الطوال أمام الشاشات، وزوجاتنا تنتظر وقد تطول الانتظارات، وكذلك حال الأطفال الذين تحول آباؤهم عنهم .. إلى الفراغ أو التفرغ كمحللين سياسيين أو خبراء استراتيجيين لمبارزة أفراد المجموعة أو جماعة المقهى أو شلة الساحة.

بيوت فارغة من الطعام، من المؤن ويحضرني بهذا المقام مجيء اعرابية فقيرة إلى والي اقليم كبير .. فقالت له أمام كبراء وعقلاء مجلسه: (أشكو قلة الفئران) ولعلهم تعجبوا ولم يفهموا مقاصد العبارة، أما الحاكم .. كان فطناً فاستوعب ان منزلها فارغ من أي شيء يؤكل .. لهذا لا تجد فيه فئراناً، فوجه على الفور بأن تعطى حاجتها كاملة من القمح والزيت والتمر والشعير.

لقطات

- هناك علاقة وثيقة بين الفراغ والدم المراق على أرصفة التنابذ والافتراق، وفي شوارع القطيعة والشقاق.
- الفراغ القاتل .. إرباك للمشهد، وخلط للأوراق، وإنتاج للميوعة الاخلاقية والتكلس الفكري والترهل السياسي، والبلادة الثقافية والنزعات الدموية.
- الفراغ فرقهم وفرغهم عن العمل، ورمى بهم في دائرة الجدل.
- تلك المضامين المفروغة أو الفارغة صارت علامة حارقة أوقدتها عقول متمرغة ومارقة، ولا تبدو معها للحلول اية بارقة.
- أجمل ما في الفراغ انه يساعدك بشكل مهذب على الانحدار السريع.

آخر الكلام

لولا العقول لكان أدنى ضيغم ادنى إلى شرف من الإنسان

المتنبي

أخي المواطن .. أختي المواطنة

حصن أطفالك ضد شلل الأطفال، ولتكتمل الوقاية ادع من حولك لتطعيم أطفاله..

الحملة الوطنية للتحصين ضد شلل الأطفال، (16 - 18 ديسمبر 2013م) من منزل إلى منزل لجميع الأطفال دون سن الخامسة بجميع محافظات الجمهورية، حتى لن سبق تحصينه